

## بلاغ 27 مارس 2024

واصلت اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع التموين والأسعار وعمليات المراقبة التي تترأسها وزارة الاقتصاد والمالية أشغالها خلال شهر رمضان لهذه السنة، بحيث عقدت اجتماعها التنسيقي الثالث بتاريخ 27 مارس 2024 الموافق ل 16 رمضان 1445، بحضور ممثلين عن القطاعات الوزارية المكلفة بالداخلية والفلاحة والصيد البحري والصناعة والتجارة والانتقال الطاقى والمؤسسات العمومية المعنية.

وقد افضت التقارير التي ادلت بها مصالح القطاعات المعنية، التي تقوم بتتبع يومي لوضعية الأسواق، أن هذه الأخيرة مزودة بشكل جيد وبوفرة وتنوع من كل المواد الاستهلاكية خلال الأسبوعين الأولين من هذا الشهر الفضيل، بحيث يغطي مستوى المخزون المتوفر من المواد الأساسية الحاجيات الوطنية لعدة أشهر.

فيما يخص تطور الأسعار خلال هاته الفترة فقد عرفت تغييرات متباينة حسب المواد. بحيث لوحظ خلال نهاية الأسبوع الثاني من رمضان، بداية منحنى تراجعى في أسعار مجموعة من المواد كالتوابل والقطاني، نتيجة عودة الطلب على هاته المواد الى مستوياته العادية بعد الإقبال الكبير الذي تشهده كل بداية شهر رمضان والذي يشكل بعض الأحيان ضغطا على الأسعار. في نفس السياق استمرت أسعار اللحوم البيضاء والأسماك وبعض أنواع الفواكه في الانخفاض بمستويات بلغت بعض الأحيان 8 بالمائة.

فيما يخص المواد الأخرى كالدقيق ومشتقاته وزيت المائدة والزبدة، فأسعارها مستقرة على المدى القصير وتضل أقل بكثير من الأسعار المتداولة في نفس الفترة من السنة الماضية. وذلك نتيجة تراجع الأسعار الدولية لهذه المواد، التي يتم توريد جزء كبير منها لسد الحاجيات الوطنية، والى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن.

بالموازاة مع ذلك سجلت خلال الأسبوع الثاني من رمضان ارتفاعات متفاوتة في أسعار بعض الخضر، بعد الانخفاضات المهمة التي عرفت هذه المواد خلال الأسابيع الماضية، خاصة أسعار الطماطم التي ارتفعت بشكل ملحوظ. بحيث مر متوسط السعر الوطني، الذي يشمل نقط بيع مختلفة على صعيد عدة مناطق، من 5 دراهم للكلف بداية رمضان الى 8,50 درهما للكلف نهاية النصف الأول منه مع تسجيل مستويات تفوق 10 دراهم في بعض الأسواق. وتجدر الإشارة بأن أسعار الخضر مجملا تعرف تقلبات موسمية مرتبطة بعدة عوامل متداخلة أهمها ارتفاع الطلب ودورية نضج المحصول والظروف المناخية. وبالرغم من هذه

الارتفاعات النسبية لمستويات أسعار الخضراوات تبقى منخفضة إذا ما قارناها بالأسعار المتداولة خلال شهر رمضان الفارط.

فيما يخص أسعار المحروقات فهي مستقرة ولم تسجل أي زيادات خلال الأسابيع الفارطة خاصة غاز البوطان الذي يتم دعم أسعاره من طرف صندوق المقاصة.

فيما يخص مراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية سواء المستوردة أو المحلية، والمعروضة للبيع في السوق الداخلية، فقد أسفرت تدخلات اللجان المحلية التي ترأسها وزارة الداخلية على مستوى العمالات والأقاليم، من فاتح يناير 2024 الى غاية 27 مارس الحالي عن مراقبة 81.141 محلا للإنتاج والتخزين والبيع بالجملة وبالتقسيط. وأفضت هذه العملية الى ضبط 5.470 مخالفة، منها 920 شكلت موضوع إنذارات للمخالفين و 4.550 تم انجاز محاضر بشأنها وارسالها إلى المحاكم المختصة.

وبناء على التدخلات التي قامت بها اللجان المعنية خلال الفترة المذكورة، تم حجز وإتلاف 402 طن من المنتجات غير الصالحة للاستهلاك أو غير المطابقة للمعايير التنظيمية المعمول بها، وتشمل هذه الكميات ما يفوق 106 طنا من التوابل و60 طنا من المشروبات والعصائر و45 طنا من الزيتون والزيوت و8،37 طنا من الدقيق ومشتقاته و35 طنا من الحليب ومشتقاته و34 طنا من السكر والشاي والقهوة و25 طنا من التمور والفواكه الجافة والعسل والمرابي و 19 طنا من اللحوم والأسماك ومستحضراتها و16،35 طنا من المخبوزات و الحلويات و9،6 طنا من الخضراوات والفواكه ومواد استهلاكية أخرى بأقل من 6 طنا.

وتواصل اللجنة عملها بشكل منتظم طيلة شهر رمضان لتابعة تطور حالة الأسواق ووضعية التموين ومستوى الأسعار وحصيلة تدخلات لجن المراقبة لمواجهة كافة أساليب الغش والاحتكار والمضاربة والتلاعب في الأسعار.